فوق الطاولة

هني الحمدان

لاجترار الأفكار حدود...!

طبيعة الحياة في تغير، فلا شيء يبقى على صيرورته، حتى طباع البشر تغيرها الظروف وخاصة الاقتصادية والمعيشية، فما كان مألوفاً وسائداً منذ سنوات، لن يبقى كما كان، بمعنى التغيير مطلوب، ويجب أن يكون في كل مرفق وقطاع، وحتى على الأشخاص وأفكارهم وخاصة من يتسيد قيادة الإدارات والمؤسسات ويحتفظ بكرسي الوجاهة.

في وقتنا الحاضر، وما فرضته إيقاعات العولمة والتطلع نحو الذكاء الاصطناعي يتحتم على الجميع توسيع دائرة البحث الدائم عن الحلول والطرائق لكل المشكلات وسبل تعاطي أي شخص حسب موقعه مع تأمين احتياجاته أو أنشطته أو ما يعترضه من أزمات، فمسألة الحل الواحد، أو الطريق الواحدة، أو الفكرة الواحدة، لم تعد مقبولة ولا تتناسب مع المتغيرات التي طرأت على كل مناحي الحياة الشخصية والعامة، ففي المسائل الرسمية في الإدارات، حيث النمطية في التعاطي بالمراسلات الورقية وغيرها من تعقيدات، فهذا الإرث «الثر» مازال معششاً بعقول الإدارات الهزيلة قليلة الخبرة وضعيفة لروح المبادرات واجتراح حلول وأفكار تقود إلى تسطير قرارات تكون مناسبة وتضع حلاً ناجعاً لما يعتري من صعاب وتحديات..!

في إداراتنا ودوائر العمل وحتى طاولات صنع القرار لا تطغى على المسؤول في السلطة أو في أي تنظيم حزبي، أو أي مجال حيوي أو اجتماعي، سوى الفكرة الواحدة والتقليد الأعمى والشعارات ذاتها، فالأدلجة قائمة وتفرض تشعباتها بقوة، فإن لم تكن مؤدجلاً فلا تصلح، ومحكوم عليك بالفشل مهما كانت مؤهلاتك ومهنيتك وأخلاقك العالية، فلا تساوي شيئاً أمام «موروث» من رسخوا ذلك..!

للأسف نحن لا نملك سوى تلك القطعة من الموسيقا التي لم تعد تطرب أحداً، في اجتماعاتنا وخطاباتنا وجلساتنا، نرددها من دون قناعة..! المسؤول يردد العبارات المعهودة ليضمن ثباته كمسمار في الجدار، فالأفكار صارت مجترة إن وجدت.. إلى حد أن أي مواطن يمكنه توقع إجابة مسؤول في الكيمياء والذرة، أو الاقتصاد والتضخم ومسائل الشؤون المحلية، فلا أحد يريد إرهاق نفسه حتى بالاستماع إلى طريق جديد أو فكرة جديدة، حتى لو سمعها فسرعان ما يبدأ في وضع العراقيل أمامها وأمامه، من دون أي خشية أو رادع..!

لقد تغيرت المعرفة وأنماط الإدارة والتعاطي، وهؤلاء مازالوا يسكنون كهوفهم، وأصاب زمنهم التخثر، والخشية أن تنسد الشرايين وتكون الجلطة في أوج قدومها، ونحن نسكن اللحظة نفسها، ولا نسعى إلى تغيير أساليب أعمالنا وطرق التفكير، فعقارب الزمن نحو المستقبل يا سادة، وليس بمقدار ذلك الإرث النمطي البائد أن يحرك ساكنا... أتدرون ما هو عصر الذكاء الاصطناعي..؟، أتدرون أنه وصل لكل قطاع ومجال..؟ ألم يحن الوقت لتتغير فلسفاتكم وتؤمنون أن العلم والمعرفة عبر تقنياته ومفرزاته الحديثة قادر على الاستغناء عن الأشخاص الحقيقيين وأعمالهم، فلا المدير ولا المذيع ولا الإعلامي ولا العامل حتى وغيرهم بمنأى عن الاستغناء..؟

نقول لمن لا يملكون غير بضع عبارات اهترأت من التداول وليس لهم غيرها، أن للاجترار حدوداً، ومن ليس لديه ما يهديه من الخيل والمال عليه أن يسعد الناس بالنطق والكلام المقنع وهذا أضعف الإيمان.

في اجتماع اللجنة العليا للتحول الرقمي

عرنوس يطالب كل وزارة بتقديم ٣ مقترحات لخدمات التحول الرقمي لمناقشتها وإدراجها في العام ٢٠٢٤

بدءاً من العام القادم دفع الفواتير إلكترونياً في كل الجهات العامة

الوطن

أجرت اللجنة العليا للتحول الرقمي خلال اجتماعها أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء تتبعاً لواقع تنفيذ مشاريع التحول الرقمي في وزارة الاتصالات والتقانة والوزارات والجهات العامة الأخرى والبرامج الزمنية لإنجازها، ووافقت على الاعتماد المطلوب لتمويل مشاريع التحول الرقمي لدى الجهات العامة التي يتم إقرارها من اللجنة المعنية وذلك في موازنة عام ٢٠٢٤.

واعتمدت اللجنة البرامج التي اقترحتها لجنة الأمن السيبراني وتتضمن الخطط وبرامج التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والمبادرات المتعلقة باستراتيجية الأمن السيبراني باعتبارها جزءاً من إستراتيجية التحول الرقمي وتعزيز الثقة بالتحول الرقمي والتصدي للهجمات المحتملة على الشبكة التي تستهدف المواقع ونظم المعلومات الحكومية.

وأكد المهندس عرنوس أهمية الاستثمار الأفضل لطاقات مهندسي المعلوماتية في الجهات العامة ومشاركتهم في إنجاز منظومة التحول الرقمي في الوزارات، مشدداً على بذل أقصى الجهود لرفع نسب الإنجاز في كل مجالات التحول الرقمي وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين إلكترونياً.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى دور وزارة الاتصالات والتقانة في وضع النواة الأساسية للتعاطي مع منظومة التحول الرقمي في جميع الوزارات واستثمار كل الإمكانات المادية والبشرية في هذا المجال، وطلب من كل وزارة اقتراح ثلاث خدمات تشكل أولوية التحول الرقمي فيها لمناقشتها وإدراجها للتنفيذ في العام القادم بعد استيفاء الدراسات والمتطلبات التي تضمن نجاحها.

وجرى خلال الاجتماع تأكيد أهمية متابعة ملف الدفع الإلكتروني والبناء على النتائج التي تم التوصل إليها من مصرف سورية المركزي ووزارة الاتصالات والتقانة والجهات المعنية، والبدء بالانتقال التدريجي لدفع الفواتير إلكترونياً بداية العام القادم في مختلف الجهات العامة.

وقدم وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب عرضاً تضمن واقع تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية والمشاريع الداعمة التي تنفذها الوزارة لإنجاز التحول الرقمي إضافة إلى مشاريع التحول الرقمي في الوزارات التي تتضمن السجل الصحي والسجل الصناعي وإدارة التصريح الإلكترونية لنقل البضائع وإدارة عمليات المركبات التجارية والسجل التجاري ونظام الإدارة الضريبية المتكامل ومنصة المستثمرين وأتمتة إجازة الاستيراد والمنصة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ووافقت اللجنة على التوسع السنوي لموارد الحوسبة السحابية وتأمين الاعتمادات اللازمة لها من أجل تلبية طلبات الجهات العامة ولضمان استدامة تشغيل المنظومة نظراً لدورها في تطوير الخدمات الرقمية الحكومية، وأقرت اللجنة الدليل الاسترشادي لتطوير مواقع ومنصات الويب الحكومية وفق أفضل المعايير الدولية واعتماده دليلاً موحداً لجميع الجهات العامة عند إنشاء وتطوير المواقع والتطبيقات الحكومية بهدف تحسين جودة ودقة المواقع وتضمين سياسات الخصوصية وإرشادات أمن التطبيقات وتحسين ظهور المواقع الإلكترونية على محركات البحث وتوحيد المعايير الخاصة بتطوير المواقع والمنصات الحكومية.

ارتفاع أسعار الذهب بعد استقراره لعدة أيام

جزماتي لـ«الوطن»: السبب ارتفاع سعر الأونصة العالمي بسبب الحرب في فلسطين المحتلة

نوار هيفا

شهدت أسعار الذهب اليوم ارتفاعاً بلغ ٢٠ ألف ليرة للغرام الواحد بعد استقراره لعدة أيام، وذلك وفقاً للجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق، وسجل سعر الذهب اليوم لعيار ٢١ مبيع ٦٩٥ ألف ليرة، وشراء ٦٩٤ ألف ليرة، كما سجل عيار ١٨ مبيع ٥٩٥٧١٤ ليرة سورية، وشراء ٥٩٤٧١٤ ليرة سورية. وارتفعت الليرة الذهبية لتسجل ٥ ملايين و٨١٥ ألف ليرة، وسجلت الأونصة ٢٥ مليون و٣٠٠ ألف ليرة.

رئيس جمعية الصاغة والحرفيين بدمشق غسان جزماتي بين أن ارتفاع غرام الذهب اليوم سببه ارتفاع أسعار الأونصة عالمياً، حيث إنها ارتفعت من ١٨٣٠ إلى ١٨٥٠ دولاراً بسبب ما يحصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما انعكس على أسعار الذهب محلياً في سورية.

وعن أضمن الوسائل لضمان عدم الخسارة خلال حالات التوتر العالمي أوضح جزماتي أن اكتناز الذهب هو الحل الأمثل، فالذهب كما يقال (زينة وخزينة)، وللمستقبل البعيد الذهب أفضل ولا يتأثر بحالات تلاعب أو انخفاض، فهو غالي الثمن وحجمه صغير، كما أن مالكه يستطيع التزين به أو تبديل قيمته بنقد ولن يخسر من ثمنه بل على العكس تماماً.

وعن مدى تأثير زيادة الطلب على المخزن الاحتياطي من الذهب نفى جزماتي أي علاقة بين زيادة الطلب وقلة العرض من المعدن الأصفر، مبيناً أنه منذ شهرين سجل الطلب على الليرة الذهبية حالات ارتفاع رهيبة ورغم ذلك استطاع العرض تغطية طلب السوق من دون تأثير على المخزون المحلي وذلك بسبب ما يصل لنا من الخارج عبر الاستيراد من هذا المعدن الثمين بموجب إجازات استيراد إضافة للذهب الذي يأتي به المغترب معه ويقوم بتبديله بأخر حديث.

أما عن عزوف معظم محال الصياغة خلال اليومين الفائتين عن المبيع والشراء بحجة التنبؤ بتذبذب أسعار الذهب وعدم استقرارها، أكد جزماتي أنه على العكس تماماً تم توجيه جميع الصاغة بعدم الإغلاق مع فرض غرامات وعقوبات للمخالفين، كما أنه يمنع منعاً باتاً على أي صائغ يفتح محله رفض البيع أو الشراء من المواطنين، لافتاً إلى التزام جميع الصاغة البيع وفق التسعيرة المحددة من الجمعية وبأجرة صياغة ضمن الحدود المعقولة كما أن الجمعية على استعداد لاستقبال أي شكوى من المواطنين عن أي مخالفة.

وحمل جزماتي المواطن مسؤولية السكوت عن التجاوزات التي يقوم بها بعض الصاغة برفع أسعار المبيع خاصة الليرات الذهبية التي يعمد بعض الصاغة فيها إلى تزوير الفواتير بين سعر المبيع الحقيقي والسعر المدون في الفاتورة، مشيراً إلى أن سوق الصاغة يحوي العديد من المحال وعلى المواطن سؤال أكثر من محل عن أسعار المبيع والصياغة وألا يعتمد على محل واحد فقط.

دراسة لرفع سقوف مجموعة من القروض

مدير عام العقاري لـ«الوطن»: أنهينا تحديث البنية التقنية ولدينا عقد جديد لصيانة الصرافات

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أن رفع سقوف القروض السكنية وقروض الترميم والقروض الشخصية يتم بحثه وخاصة أن هناك حركة وطلباً مرتفعاً على القرض الشخصي الذي مازال بسقف ١٠ ملايين ليرة وقرض الترميم بسقف ٥٠ مليون ليرة.

وأوضح المدير العام في حديثه حول منظومة العمل الفنية في المصرف أنه تقريباً تم الانتهاء من تطوير المنظومة التقنية وما هو ما سيوفر جودة أفضل في تقديم الخدمات المصرفية في العقاري وتحسن خدمة الصرافات الآلية وخاصة أن تحديث البنية التقنية سيكون على التوازي مع عقد لصيانة الصرافات الآلية الأمر الذي يسهم في زيادة كفاءة الصرافات وخاصة مع رفع سقف السحوبات النقدية اليومية من الصرافات والذي حمل منظومة عمل الصرافات عبئاً إضافياً.

وكان مدير الدفع الالكتروني في المصرف صرح لـ«الوطن» أن مشروع الربط مع المصرف التجاري السوري بات شبه جاهز لتصبح الصرافات الآلية في التجاري والعقاري تعمل ضمن شبكة واحدة وتقدم خدمات مشتركة متوقعاً أن يتم الانتهاء من الربط بشكل نهائي خلال أيام لأن العمل حالياً وصل إلى مرحلة الاختبارات والتأكد من سلامة عمليات الربط والخدمات التي ستكون متاحة على شبكة العقاري.

يضاف هذا لحالة الربط التي نفذها العقاري مع شبكة صرافات البنوك الخاصة والتي أسهمت خلال الفترة الماضية بحل جزء من المشكلة وأن من الحلول المهمة أيضاً هو توزيع توطين الرواتب والأجور على كل المصارف العامة بما يخفف من حالة الضغط على المصرف العقاري والتجاري السوري وخاصة أن معظم المصارف العامة مهيأة مثل التسليف الشعبي والزراعي.

ويعتبر المدير العام أن العقاري حقق متانة مالية ومصرفية وهو ما سمح بتحقيق ربح صافي مهم، مع الأخذ بالحسبان أن البنك في إطار التحوط والحوكمة، قام بتشكيل مؤن للديون المشكوك بتحصيلها (ديون غير منتجة) خلال الفترة الماضية.

وخاصة أن العقاري يستند إلى جملة من السياسات والإجراءات أهمها إغلاق نسبة مرتفعة جداً من ملفات القروض المتعثرة عن طريق السداد الكامل، أو عمليات الجدولة، وحالة شبه الانعدام لظاهرة تعثر القروض والتوظيف بشهادات الإيداع وسندات الخزينة العامة ومعاودة منح القروض والتسهيلات، وطرح منتجات جديدة تتناسب مع الأوضاع الراهنة والمتابعة المستمرة للزبائن والمتعاملين والاستمرار بآلية تخفيف نفقات الاستثمار وضبط وترشيد النفقات الإدارية والمالية ومكافحة حالات الفساد والهدر.

وهو ما يفيد العقاري (أي عملية تحقيق الأرباح) في تصحيح المركز المالي للبنك، ويساعد بقوة في زيادة حجم الأموال الخاصة، التي كانت قد تآكلت نتيجة الخسائر، إضافة إلى أن تحسن المركز المالي مهم في القدرة على منح الحوافز.

٥٥٠ معصرة زيتون في سورية

مديرة مكتب الزيتون لـ«الوطن»: خلل وفوضى في أجور المعاصر وارتفاع كبير هذا العام ودراسة للتخلص الآمن من «الجفت»

- المعاصر المرخصة تحصل على المازوت بالسعر المدعوم
- تمنح تراخيص افتتاح المعاصر في المناطق التي تعاني من نقص

رامز محفوظ

أكدت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أجور عصر الزيتون هذا العام ارتفعت بشكل كبير وبنسبة تجاوزت ٢٠٠ بالمئة قياساً بأجور العام الماضي إذ إن أجرة عصر كيلو الزيتون العام الماضي كانت ٢٠٠ ليرة أما اليوم فأصبحت ٦٠٠ ليرة واحياناً تصل لـ٦٥٠ ليرة.

وبينت أنه خلال الاجتماع الذي عقد في وزارة الزراعة مؤخراً برئاسة معاون وزير الزراعة فايز المقداد تم اقتراح آلية جديدة لتحديد تسعيرة موحدة لعصر الزيتون، مضيفة إنه تم ملاحظة وجود خلل وفوضى بأجور عصر الزيتون في كل محافظة وسبب الخلل ارتفاع أجور النقل وواقع المحروقات الحالي.

وأشارت جوهر إلى عدم التزام أصحاب المعاصر بالأجور المحددة لعصر الزيتون فيلجأ بعض الفلاحين لنقل محصول الزيتون من محافظة إلى أخرى لعصره كي يحققوا فرقاً في السعر ويخفضوا من التكاليف وهذا الأمر يؤثر في جودة ونوعية الزيت المنتج، مشيراً إلى أن التكاليف المدفوعة في كل المعاصر من المفترض أن تكون موحدة تقريباً.

ولفتت إلى أن المعاصر المرخصة تحصل على المازوت بالسعر المدعوم باعتبارها منشأة صناعية تصنع منتجات زراعية، موضحة بأن تحديد أجور عصر الزيتون يتم من لجنة تضم المكتب التنفيذي في المحافظات وممثلين من وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين وغرف الزراعة وجهات أخرى معنية وهذه اللجنة تجتمع وتضع التسعيرة المحددة بما يتناسب مع أسعار المحروقات وأجور النقل ومع سعر بذور الزيتون «البيرين» باعتبار أن صاحب المعصرة يعتبر المستفيد الأساسي من سعر بذور الزيتون.

وكان قد عقد اجتماع في وزارة الزراعة برئاسة معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي فايز المقداد تم خلاله مناقشة آلية تطبيق دليل عمل معاصر الزيتون الذي أصدرته وزارة الزراعة كأحد مخرجات ملتقى القطاع الزراعي «تحديات وفرص» وصدرته هيئة المواصفات والمقاييس السورية كمواصفة قياسية ودليل لإنشاء وعمل معاصر الزيتون وتوزيع المسؤوليات لكل جهة لتنفيذ إجراءات الدليل خلال مدة زمنية محددة لتحسين ظروف الإنتاج والتصنيع والوصول إلى إنتاج عالي الجودة من زيت الزيتون.

وأكدت مديرة مكتب الزيتون أنه تم خلال المعاصر وإنتاج هذه المناطق يتم تغطيته من المعاصر الموجودة على حين أن هناك مناطق أخرى يوجد فيها نقص بالمعاصر لذا عندما يتم تقديم طلب للحصول على ترخيص لافتتاح معصرة جديدة في هذه المناطق نمنح الترخيص لافتتاحها.

وأوضحت بأن عدد المعاصر في المناطق الواقعة تحت السيطرة نحو ٥٥٠ معصرة نصفهم تقريباً في محافظة طرطوس، لافتة إلى أن بعض المناطق يوجد فيها عدد كاف من المعاصر والاجتماع مناقشة آلية تحديد أجور عصر الزيتون الحالية واقتراح آلية جديدة موحدة تتناسب مع الظروف الراهنة لكل المحافظات، كما تم مناقشة آلية التخلص الآمن من مياه المعاصر (ماء الجفت) وتأكيد تطبيق القرارات الصادرة عن اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة متابعة تصريف مخلفات المعاصر بشكل آمن وتشديد الرقابة على أصحاب المعاصر لضرورة الالتزام بتطبيق القرارات الناظمة لذلك.